الأمم المتحدة
S/PV.5616
مجلس الأمن
مؤقت
السنة الثانية والستون

الجلسة ٥٦١٦
الثلاثاء، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد شركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد منتوفاني
	بلجيكا	السيد فريكي
	بنما	السيد آرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

07-20481 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلَيّ جمهورية الكونغو الديمقراطية وألمانيا، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل كل من السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والسيد ماتوسيك (ألمانيا) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، والأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد خافيير سولانا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد إبراهيم غمبري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

باسم أعضاء مجلس الأمن، أود أن أرحب بمشاركة السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، والأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي، متمنياً له كل التوفيق في عمله الهام خلال عام ٢٠٠٧.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت محل اهتمام مجلس الأمن. فأول انتخابات ديمقراطية تجري في هذا البلد خلال ٤٠ عاماً أسفرت عن انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل جمعية وطنية تمثيلية.

لقد بدأت صفحة جديدة في تاريخ البلد. وعلى جدول الأعمال الآن إجراء الانتخابات المحلية، التي يتعين إجراؤها قبل نهاية عام ٢٠٠٧. وكل هذه التغييرات الإيجابية نتيجة لتضافر جهود المجتمع الدولي، وبالدرجة الأولى الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمات إقليمية أخرى.

وقد أسهمت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إسهاماً مهماً في نجاح عملية السلام الكونغولية. ومن خلال العمل بصورة مشتركة مع الاتحاد الأوروبي، الذي أذن له قرار مجلس الأمن ١٦٧١ (٢٠٠٦) بنشر قوة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساعدت بعثة الأمم المتحدة الحكومة في جهودها لضمان السلامة والأمن وسيادة القانون في ذلك البلد.

وفي هذه الجلسة، نستمع إلى إحاطات إعلامية من السيد خافيير سولانا، والسيد جان - ماري غينو، والسيد إبراهيم غمبري.

وقبل أن نستمع إلى الإحاطات الإعلامية تلك، سأعطي الكلمة أولاً لممثل ألمانيا.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعرب البلدان المرشحان لعضويته تركيا وكرواتيا عن تأييدهما لهذا البيان.

وأود أن أشكركم على إتاحة الفرصة للاتحاد الأوروبي للإبلاغ عن تنفيذ ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسأدلي ببعض ملاحظات تمهيدية ثم أطلب إليكم يا سيدي أن تعطوا الكلمة للممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، السيد خافيير سولانا.

منذ عام، في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، طلبت الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي أن يوفر قوة أمنية إضافية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أثناء فترة مرور هذا البلد بعملية الانتخابات. ووافق الاتحاد الأوروبي، بعد تشاور وثيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، على دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمساعدة على ضمان الأمن بما يحقق نجاح العملية الانتقالية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، اتخذ الاتحاد الأوروبي القرار ١٦٧١ (٢٠٠٦)، الذي يأذن بتكوين القوة الأوروبية. وفي تموز/يوليه، بدأت القوة عملها بوصفها عملية مستقلة تحت قيادة الاتحاد الأوروبي ضمن إطار السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، وبلغ مجموع الدول الأعضاء المشاركة فيها ٢١ دولة. وكما كان متوخى في القرار ١٦٧١ (٢٠٠٦)، أُنهي عمل قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد شكلت هذه العملية، بعد العملية أرتميس في بونيا في صيف عام ٢٠٠٣، علامة بارزة في التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال حفظ السلام بأفريقيا. وعمل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة متضافرين بشكل مكثف قبل العملية وفي أثنائها، سواء على مستوى المقر أو البعثات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وساعدت جهودنا المشتركة على توفير الاستقرار ونزع فتيل التوتر وردع المفسدين المحتملين خلال المراحل الحرجة من عملية الانتخابات. وستكون الدروس المستفادة من تلك التجربة هامة لشراكتنا المقبلة في مجال إدارة الكوارث، التي أخذت حدتها في التزايد باطراد. ويجب أن يصحب هذا التعاون المتزايد آليات ملائمة للحوار وتبادل الآراء، وهما مسألتان ينبغي أن ننظر فيهما في الأشهر المقبلة.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه الحار بنجاح أول انتخابات ديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى أكثر من ٤٠ عاما، ويهنئ الشعب الكونغولي على هذه الخطوة الكبيرة نحو تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بروح من المصالحة الوطنية. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى الانخراط في العمل بشكل بناء في عملية ما بعد الفترة الانتقالية.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى الجهود الكبيرة التي يضطلع بها دعما لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الصعيد

السياسي، ومن خلال أدوات السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، وبعثة الاتحاد لمراقبة الانتخابات، والمساعدة المقدمة عن طريق صندوق التنمية الأوروبية، والتي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد على أساس ثنائي.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي على التزامه الكامل بمواصلة تقديم دعمه من أجل توطيد دعائم الاستقرار وإعادة الإعمار، خاصة من خلال القيام بدور تنسيقي للجهود الدولية في القطاع الأمني، وذلك بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، دعما للسلطات الكونغولية في هذا المجال. ولا غنى في المستقبل عن استناد هذا التعاون إلى التزام قوي من السلطات الجديدة بالحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون. وسوف يلزم إعداد الآليات المرنة المناسبة لكفالة التنسيق الفعال للدعم والحوار السياسي بالاشتراك مع الحكومة الكونغولية الجديدة.

وختاما، أود أن أشكر شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومتها والجهات الفاعلة السياسية فيها على ثقتها في القوة الأوروبية التي برهنت على حيادها وفعاليتها طوال فترة ولايتها. ويعرب الاتحاد الأوروبي أيضا عن امتنانه لحكومة غابون، التي سمحت للقوة الأوروبية باستخدام غابون قاعدة هامة للعملية. وقد كان التعاون الممتاز مع الأمم المتحدة ومع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية محل تقديرنا. ونرجو أن يمثل نجاح هذه الانتخابات أول خطوة نحو مستقبل أفضل للشعب الكونغولي ولمنطقة البحيرات الكبرى برمتها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة والأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي.

السيد سولانا (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أُدعى إلى المشاركة في هذه الجلسة الهامة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جاء طلب الأمم المتحدة للدعم العسكري قبل عام تقريبا، كما سبق القول، في لحظة زمنية حرجة. ذلك أن فترة الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت قد دخلت مرحلتها النهائية، ولم يكن بد من تهيئة الأوضاع والبيئة الأمنية الضرورية لكفالة اختتامها بنجاح. وقد اجتهد الاتحاد الأوروبي بشدة عددا من السنين لتيسير التحول الديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت الانتخابات تمثل النجاح الأخير. ومن ثم لم يكن يسعنا أن نفشل، فاستجبنا لطلب الأمم المتحدة بنشر الجنود على الأرض.

وقد نشرنا قوة عسكرية قدّمت لها ألمانيا مقر قيادة العمليات، ووجودا للاتحاد الأوروبي في كينشاسا وعنصرا للقوة في غابون، جاهزا للنشر عند الاقتضاء. وأود أن أوجه الاهتمام إلى ذلك التكوين. ذلك أننا بالاحتفاظ بقوة على الأفق في غابون، كفلنا في آن واحد قدرة رادعة وتجنبنا الوجود العسكري الكبير غير الضروري في كينشاسا. والواقع أن الأثر الرادع لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي كان عاملا كبيرا في الحد من عدد الحوادث. واضطُلع بالتعزيز بعناصر لقوة إضافية من المكّون الموجود على الأفق في غابون في عدد من المناسبات. كما جرى الاضطلاع بعدد من عمليات النشر في نقاط تطبيق جغرافية متفق عليها. وأدى هذا أيضا إلى زيادة الامتداد الجغرافي لتأثير القوة الرادع.

أما الحادث الذي كان يحتمل أن يتسبب في أكبر قدر من زعزعة الاستقرار فوقع يوم ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ بهجوم على مقر سكن نائب الرئيس بيمبا. وكان

تدخل قوة حفظ السلام الأوروبية في تعاون وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاسما في احتواء الانتشار المحتمل للعنف في لحظة بالغة الدقة من عملية الانتخاب. إضافة إلى ذلك، أكدت القوة موقفها المحايد في أعين السكان الكونغوليين وعززت مصداقيتها.

ويمكننا أن نقرر اليوم أن عمل البعثة تكلل بالنجاح، سواء في طريقة إدارتها أو إسهامها في النتيجة الإيجابية الشاملة للعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالرغم من أن استعراضا للدروس المستفادة يجرى في الوقت الحاضر، يمكن بالفعل التعرف على بعض العناصر الرئيسية في نجاحها: التحديد الواضح لولايتها، سواء في نطاقها أو في إطارها الزمني؛ الجنود المتسمين بدرجة عالية من المقدرة المهنية، الذين أود أن أشيد بهم؛ والدرجة العالية للغاية من التفاعل مع البعثة، الذي أعتقد أنه كان أساسيا؛ وسياسة الاتصال النشطة، سواء مع الشعب الكونغولي أو الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية الانتخاب. وفي سياق أوسع، من العوامل التي يسّرت العملية أيضا الشفافية وتبادل المعلومات مع الشركاء لأفريقيين والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية الأخرى التي دعيت لنشر ضباط اتصال.

(تكلم بالفرنسية)

وليس للتدخل العسكري معنى حقيقي إلا إذا كان جزءا من التزام شامل. ويصح هذا بدرجة خاصة في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي نشر الاتحاد الأوروبي فيها موارده السياسية والمدنية والعسكرية والمالية والإنمائية بأنواعها كافة في نهج متسق وفي تعاون وثيق مع جميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي ذلك الصدد، ينعكس في العلاقة التي أقيمت مع الأمم المتحدة البيان المشترك الصادر عن المنظمتين في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ويمكنني اليوم أن أؤكد أن الاتحاد الأوروبي عازم على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة على نفس المنوال.

وبإمكان جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم أن تستشرف آفاق مستقبلها بمزيد من الثقة. والفضل في ذلك يرجع إلى المجتمع الدولي، ولكنه على وجه الخصوص، يرجع إلى الكونغوليين أنفسهم، الذين اختاروا مسار المصالحة. وفي ذلك السياق، أود أن أشيد بالشعب الكونغولي، وبالذين انتخبهم، وباللجنة الانتخابية المستقلة، وبالمراقبين الوطنيين والدوليين. فبعملهم معا استطاعوا تنظيم أول انتخابات ديمقراطية في البلد منذ ما يزيد عن ٤٠ سنة.

غير أنه ما زال يجب علينا أن نواجه تحديات كبيرة. والخطاب الذي ألقاه الرئيس كابيلا بمناسبة تنصيبه، يتضمن المبادئ الأساسية التي أعلن الاتحاد الأوروبي استناداً إليها استعداده لمواصلة التزامه. وتشمل الحكم السليم، والديمقراطية، وسيادة القانون، والانفتاح على المعارضة، وعلى وجه الخصوص، إيلاء الأولوية للأمن وإصلاح القطاع الأمني. وفي ما يتعلق بالأمن، أرسل الاتحاد الأوروبي فعلا بعثة عسكرية وبعثة شرطة. ونحن الآن بصدد النظر في سبل تعزيز هاتين البعثتين.

وقبل أن أختتم بياني، أود القول إننا نؤمن بأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثل الخاص بيل سوينغ، بذلا جهودا حاسمة على أرض الواقع، في السنوات والشهور الأخيرة. وستظل تلك الجهود حاسمة في المستقبل، لمساعدة المؤسسات الجديدة، ومواصلة تعزيز الاستقرار في شرق البلد. وعلى غرار الأمم المتحدة، فإن الاتحاد الأوروبي سيظل ملتزما بتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد سولانا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): أنا ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي كي أجدد الإعراب عن تقدير الأمم المتحدة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الـ ٢١ ، بما فيها تركيا، التي شاركت في قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص، الذي أسهم التزامه الشخصي إسهاما كبيرا في نجاح العملية. إن قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، بتقديمها الدعم للشعب الكونغولي، تكون قد أسهمت في تهيئة بيئة مستقرة مواتية لإجراء الانتخابات التي تمت في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، استنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٦٧١ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

لقد شكل الأمر بالنسبة للأمم المتحدة تجربة مجزية جداً. فقد كان لحضور قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي قيمة كبيرة خلال المرحلة الحرجة للانتخابات، التي بذلت خلالها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جهودا متضافرة مع أطراف فاعلة دولية أخرى، وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، واللجنة الانتخابية المستقلة، لتنظيم وتنفيذ هذه العملية المعقدة، التي شكلت أكبر ممارسة انتخابية تدعمها الأمم المتحدة على الإطلاق منذ إنشاء المنظمة.

وقد أكملت قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي الجهد الجبار الذي بذلته بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإضافة ما لديها من قدرة زائدة ومرونة، وبالإسهام في معالجة التحديات الأمنية، والتصدي لأي احتمالات لتصعيد التوتر الذي يمكن أن ينجم عن التطورات في البلد. وقد كان ذلك التعاون فعالا، بصورة خاصة، في أعقاب حوادث العنف التي وقعت في كينشاسا في آب/أغسطس الأخير. وشكل حضور قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي عنصرا هاما من عناصر الدور الرادع الذي اضطلعت به القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة، على أرض الواقع، والتي قدمت، من جانبها، الدعم للشرطة الوطنية الكونغولية. وفي ذلك السياق، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتدريب ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية، للمساعدة في تهيئة بيئة آمنة لسير العملية الانتخابية.

وإذ نسلّم بالجهد الهائل للاتحاد الأوروبي، نود أن ننوه أيضاً، مع التقدير، بالمساعدة السخية التي قدمتها ألمانيا، التي وفرت مقر العمليات لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، في بوتسدام. ونود أيضا أن ننوه بالعدد الكبير من القوات التي أسهمت بها حكومتا ألمانيا وفرنسا. في قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. ويشكل التعاون الممتاز بين قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جهة، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لمجلس الاتحاد الأوروبي، من جهة أخرى، نموذجا لما يجب بذله من جهود جماعية في المستقبل. وأود أيضا التأكيد على أن ذلك التعاون قد شمل نواحي متعلقة بالعمليات العسكرية، فضلا عما تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من دعم لوجستي إلى قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وشكل نشر قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي دليلاً آخرا على استمرار دعم الاتحاد الأوروبي الراسخ للأمم المتحدة، في جميع مراحل عملية السلام في الكونغو، لا سيما في الأوقات الحالكة. وفي ذلك السياق، نتذكر جميعاً عملية أرتميس. وقد أسفر التنفيذ المشترك لقرار مجلس الأمن ١٦٧١ (٢٠٠٦) عن العديد من العبر الإيجابية،

بما فيها أهمية التنسيق المبكر على المستوى التقني، والفهم المشترك لمفاهيم كل منظمة وإجراءاتها. وقد شرعنا فعلاً في استخلاص عبر من هذا القبيل، وسنظل نعمل معاً لتحديد كيفية الاستفادة من تلك التجربة، في التخطيط لعمليات أخرى في المستقبل.

والأمانة العامة للأمم المتحدة عازمة على الاستفادة القصوى من إمكانية إقامة شراكات استراتيجية وعملية مع العديد من المنظمات متعددة الأطراف، بما في ذلك في المجال المتعلق بإصلاح القطاع الأمني. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالدعم المتواصل لبعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، اللتين ما زالتا تسهمان إسهاما مهما جدا في مجال إصلاح القطاع الأمني والشرطة.

(تكلم بالانكليزية)

ومن الصعب المغالاة في التأكيد على أهمية العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أسهم فيها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى جانب العديد من الدول الأعضاء الأخرى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر العديد من الدول الأعضاء في المجلس فرادى، وأن أشكر بصفة خاصة جنوب أفريقيا، على دعمها الهائل لذلك المسعى الحيوي. وقبل بضعة أعوام فحسب، لم تكن سوى قلة قليلة من المراقبين تؤمن بأنه سيكون بمقدور جمهورية الكونغو الديمقراطية أن ترتقي إلى مستوى التحدي المتمثل في إنهاء الصراع وإجراء أول انتخابات ديمقراطية منذ عام ١٩٦٠.

والفضل في إجراء تلك الانتخابات يعود إلى الشعب الكونغولي، الذي تحلى في جميع مراحل العملية الانتخابية بالصبر والشجاعة وبقدر كبير من الكرامة والإصرار. لقد كانت رغبته في التغيير القوة المحركة الأساسية للعملية الانتخابية. ومن الواجب أيضا الثناء على اللجنة الانتخابية المستقلة، التي عملت في بلد مزقته الحرب والهياكل الأساسية فيه قليلة أو معدومة، ويعاني من ضعف الاتصالات، ومحدودية وسائط النقل. وعلى الرغم من الانتقادات والضغوط ومن تهديدات بعض من أوساط مختلفة، اضطلعت اللجنة الانتخابية على نحو كامل بمهمتها التاريخية. وينبغي لجميع الشركاء الدوليين أن يفخروا كثيرا بما قدموه من دعم إلى الشعب الكونغولي لاجتياز هذه المرحلة التاريخية بنجاح.

وما فتئت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل أكثر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كلفة في العالم، مع آلاف الجنود وأكثر من ١٠٠ طائرة. وهناك خمسة اتفاقات للسلام تشمل البلدان الأفريقية، وأكثر من ٣٥ قرارا لمجلس الأمن، ومشاركة الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، و ٥٠٠ مليون دولار في شكل تمويل انتخابي دولي ودعم قوي من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أسهمت جميعا في نجاح عملية السلام. واضطلع الاتحاد الأوروبي بوجه خاص بدور حاسم في العديد من المنعطفات الانتخابية الحرجة خلال الأعوام العديدة الأخيرة.

وأسفرت الأحداث التي حصلت في الأشهر القليلة الماضية عن دينامية إيجابية جديدة في البلد. ففي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، قام الرئيس كابيلا بتعيين السيد أنطوان جيزنغا، المرشح السابق لرئاسة الجمهورية في الجولة الأولى للانتخابات، رئيسا للوزراء. ويقوم السيد جيزنغا حاليا بإجراء مشاورات بشأن تشكيل حكومة، من المتوقع أن تستكمل هذا الشهر. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر، انتخبت الجمعية الوطنية السيد فيتال كاميرهي رئيسا للجمعية الوطنية، مع ستة أعضاء آخرين لمكتب الجمعية الوطنية. وجميع الأشخاص السبعة أعضاء في التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية بقيادة كابيلا.

وفي غضون ذلك، انحسر القتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المتمردة التابعة للورنت نكوندا في مقاطعة كيفو الشمالية خلال الأيام القليلة الماضية، وتجري مناقشات، بمساعدة الأمم المتحدة، بين ممثلي كلا الجانبين. ومع أن الحالة ما زالت هشة، فإن حكومة رواندا أبلغت بأنها تقوم بتيسير المناقشات في كيغالي بين ممثلي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة نكوندا.

وفي ٤ كانون الثاني/يناير، تم التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ لتشكيل ألوية مختلطة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بدمج قوات نكوندا مع الجنود الآخرين المنتشرين في الوقت الحاضر في مقاطعة كيفو الشمالية. وما زالت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشجع الحكومة على إيجاد حل سلمي وشامل يعالج جميع أسباب هذا الصراع الذي ما زال مستعرا في الجزء الشرقي من البلد، وفي ذلك الصدد يسرت البعثة إنشاء أفرقة عاملة لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، بغية تسوية المسائل الأساسية.

وفي إيتوري، تم الاتفاق على وقف جديد لإطلاق النار بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجبهة القوميين ودعاة الاندماج، بقيادة بيتر كريم، في ٢ كانون الثاني/يناير بعد اندلاع القتال بالقرب من مدينة فاتاكي في نهاية كانون الأول/ديسمبر. وما زالت الحالة متوترة جدا، مع تنفيذ الأمم المتحدة عمليات قوية دعما للقوات الحكومية.

ونرحب بالتقدم الذي أحرز في اجتماع القمة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر في نيروبي، ونتطلع إلى تنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي لا شك سيساعد في المزيد من تحقيق استقرار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

إن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على استعداد لدعم الحكومة المنتخبة حديثا بينما تبدأ التصدي للعديد من التحديات التي تواجه البلد، بما في ذلك استكمال البرنامج الانتقالي وتنفيذ أحكام الدستور الجديد، وخاصة في ما يتعلق بتعزيز الوحدة الوطنية وتشجيع العملية الديمقراطية والشروع في تنفيذ برنامج شامل لإصلاح الحكم. وستستمر الحكومة في تلقي المساعدة في إعادة بناء دولة خالية من الفساد وتضمن سيادة القانون والحكم الرشيد وتحمي حقوق الإنسان والحريات المدنية وتشجع المشاركة والتعددية وتجري إصلاحا رئيسيا لقطاع الأمن، وتكون ملتزمة بتخفيض حدة الفقر.

كما أن المشاركة المستمرة للمجتمع الدولي أمر مطلوب لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على استكمال العملية الانتخابية الشاملة، مع توقع إجراء الانتخابات المحلية في النصف الثاني لهذا العام. ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والأطراف الأخرى على جميع هذه الجبهات.

وستتعرض انجازات جمهورية الكونغو الديمقراطية للخطر إذا كرر المجتمع الدولي، أو الشعب الكونغولي، بعض أخطائنا الماضية. ففي أماكن أخرى أدى فك الارتباط المبكر بعد إجراء الانتخابات إلى استئناف الصراع بعد أعوام قليلة، مما تطلب تدخلا دوليا جديدا أكثر كلفة.

وتمثل جمهورية الكونغو الديمقراطية القطب الطبيعي، ولكنه ما زال ناميا، للاستقرار في المنطقة المضطربة لوسط أفريقيا. وتسوية الأزمة في ذلك البلد ستفيد أفريقيا أكثر من حل أي صراع آخر من الصراعات الحالية في القارة. وعلاوة على ذلك، إذا أمكن التغلب على أسوأ الصراعات في

أفريقيا، يمكن من ثم التغلب على الصراعات الأخرى أيضا. ونحن على ثقة بأن شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي وأصحاب المصلحة الآخرين ستخدم تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

إننا ممتنون للدعم الثابت الذي يقدمه مجلس الأمن للتوصل إلى تسوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي تجلى، ضمن أمور أخرى، في العديد من زيارات المجلس إلى البلد. ونثق بأن مجلس الأمن سيظل يشارك بفعالية في تعزيز وتوطيد إسهامات العديد من الأطراف الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد غينو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك زميلي، السيد جان - ماري غينو، الإشادة بالاتحاد الأوروبي وبالشركاء الآخرين على دعمهم للعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأود أن أشيد، بوجه خاص، بالسيد سولانا على دوره القيادي في هذا الصدد.

إن الإجراء الناجح للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل نهاية عام ٢٠٠٦ أصبح الآن مسألة مدونة في سجلات التاريخ. وبالرغم من أن الانتخابات لا تشكل أبدا غاية في حد ذاتها، فإنها، حينما تكون ذات مصداقية، تمثل جزءا جوهريا من أي عملية ديمقراطية. ويمثل إجراء انتخابات ناجحة وذات مصداقية مثل الانتخابات التي أجراها المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دليلا على العمل الذي يمكن انجازه حينما يتم بذل جهد جماعي.

لقد كلفت الجمعية العامة إدارة الشؤون السياسية بمسؤولية تنسيق ودعم جميع الأنشطة الانتخابية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وظلت إدارة الشؤون السياسية منخرطة، من خلال شعبة المساعدة الانتخابية، في العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٣، حينما أجرت التقييم الأولي للاحتياجات الذي سبق إنشاء الشعبة الانتخابية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وواصلت إدارة الشؤون السياسية تقديم المشورة المستمرة والدعم لزملائنا في إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أكبر بعثة للمساعدة الانتخابية تديرها هذه المنظمة في أي وقت.

وتمثل دور الفريق الانتخابي للأمم المتحدة، الذي يشمل مشروع دعم العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو برنامج يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تقديم الدعم للجنة الانتخابية المستقلة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في مقر اللجنة الانتخابية المستقلة، وكذلك في المكاتب الميدانية في جميع أنحاء البلد.

وفي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، نظمت اللجنة الانتخابية المستقلة، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الاستفتاء الدستوري الذي صوت فيه الكونغوليون بصورة كاسحة لاعتماد الدستور، الذي صدر لاحقا في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وأسفرت ممارسة تسجيل الناخبين التي أجريت بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ عن إنشاء قوائم للناخبين تشمل أسماء ٢٥,٥ ملايين ناخب مؤهل. ومرة أخرى، أود أن أشارك زميلي، السيد جان - ماري غينو، في تقديم التهنئة للجنة الانتخابية المستقلة، وخاصة لرئيسها الذي لا يكل، القس مالو مالو، على هذه الانجازات البارزة.

وأجريت الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية وانتخابات الجمعية الوطنية في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦. كما أوفدت إدارة الشؤون السياسية عدة بعثات ميدانية إلى البلد في عام ٢٠٠٦ بغية مساعدة الشعبة الانتخابية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التخطيط التشغيلي للانتخابات التي أجريت في الفترة ما بين ٣٠ تموز/يوليه و٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وما زالت إدارة الشؤون السياسية تصدر، من قائمتها للخبراء الانتخابيين، التصاريح للموظفين الانتخابيين والمستشارين.

وقمت، بصفتي منسق الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة الانتخابية، بزيارة للبلد في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، مع السيد كريغ جينيس، مدير شعبة المساعدة الانتخابية. واجتمعت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مرشحان، بغية التشجيع على تهيئة بيئة للهدوء والتسامح والمصالحة الوطنية خلال العملية الانتخابية وبعدها. وفي ضوء الاضطرابات التي أعقبت صدور نتائج الجولة الأولى، شددتُ على نحو خاص على ضرورة خوض الحملات الانتخابية بروح إيجابية بناءة، وفقا لمدونة قواعد السلوك الانتخابي. كما ناشدت جميع الأطراف قبول النتائج وتفادي اتخاذ المرشحين الفائزين موقفا يتمثل في أن الفائز يأخذ كل شيء.

وأُجريت لاحقا الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات، كما نعلم، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وطريقة إجراء اللجنة انتخابية لهذه الانتخابات، بما في ذلك شفافية عملية فرز الأصوات وتصنيفها، حظيت بشكل عام بثناء المراقبين الدوليين ووسائط الإعلام والعديد من قادة العالم.

لاحظ المراقبون أن تلك الانتخابات عكست الدروس المستفادة من جولة الانتخابات الأولى، على الرغم من التحديات السوقية العديدة – والتي تمثلت في كفاءة أكبر في تجميع الناتج من ٥٠ ٠٠٠ مركز اقتراع في ١٢ ٠٠٠ موقع، وشفافية أكثر في العمليات الانتخابية، وتدريب أفضل لما مجموعه ٢٥٠ ٠٠٠ موظف في مراكز الاقتراع. والحقيقة أنني في زيارتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، رأيت بنفسي عدة دورات تدريبية لبعض مسؤولي الانتخابات في مبانداكا، بالمقاطعة الاستوائية.

وقد أدت هذه الانتخابات إلى إنشاء أولى المؤسسات الوطنية المنتخبة ديمقراطية منذ أكثر من أربعة عقود. ويمكننا أن نفخر بذلك جميعا عن حق وبالأخص الكونغوليين. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله، وقد دعا الاتفاق الشامل والجامع لعام ٢٠٠٢ إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة على جميع المستويات، بما في ذلك الانتخابات المحلية. ولهذا، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر حاليا بفترة ما بعد الانتقال. لكن هذا لا يعني بأي شكل فترة ما بعد الانتخاب، لأن من المتوقع أن تجري جمعيات المحافظات بنهاية هذا الشهر انتخابات غير مباشرة للشيوخ والمحافظين ونواب المحافظين.

ومن المتوقع أيضا إجراء الانتخابات المحلية للمجالس البلدية والريفية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. وفي الحقيقة، هناك عدة متطلبات تشريعية مسبقة مطلوبة لإجراء تلك الانتخابات. فالقانون الأساسي الذي ينشئ اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة لفترة ما بعد الانتقال، والتي نص الدستور على أن ولايتها تتمثل في تنظيم وإجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يعتمد بعد. وبالمثل، يجب اعتماد قانون اللامركزية، الذي يحدد الأقاليم الجديدة وفقا للدستور، فضلا عن الناخبين المحليين للأغراض الإدارية والانتخابية.

وبعد إقرار هذه الصكوك التشريعية، ستواصل شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية تقديم العون لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال بناء القدرات والدعم للجنة الانتخابية الجديدة – وخاصة فيما يتصل بإنجاز النماذج للانتخابات المحلية – فضلا عن استكمال عملية تسجيل الناخبين، والتحضيرات التنفيذية وإجراء ٦٠٠٠ اقتراع في إطار الانتخابات المحلية. وقد يستغرق هذا الجهد من ١٣ شهرا إلى ١٨ شهرا، رهنا بالنماذج المختارة. ومن المرجح ألا تبدأ الانتخابات الفعلية قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وإنشاء الهياكل والمؤسسات المحلية التي يختارها الناخبون بحرية، أمر أساسي في نظرنا لبسط السلطة القانونية للدولة، والإدارة المحسنة وبناء السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما سيكون له آثاره على المنطقة. وكما قيل آنفا، فإن منطقة البحيرات الكبرى منطقة نتابع فيها التطورات في مجالات الحكم والتنمية والأمن عن كثب.

واسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا لزملائنا في إدارة عمليات حفظ السلام، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركائنا في الاتحاد الأوروبي. فبفضل تجميع مواردنا وأفكارنا وخبراتنا معا، وتقاسم المسؤوليات، استطاع المجتمع الدولي أن يحقق إنجازات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من التحديات.

وختاما، أحث أعضاء مجلس الأمن والشركاء الآخرين، كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وجنوب أفريقيا وتركيا وغيرها، على مواصلة تقديم المساعدة السخية التي قدمتها هذه الأطراف للعملية الانتخابية خلال عام ٢٠٠٦. ولا تزال التحديات السوقية قائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والدعم المتواصل من المجلس للعملية الانتخابية، عبر المساعدات المالية والتقنية وغيرها، فضلا عن مصادقته على مقترحات الأمين العام بشأن الانتخابات المحلية، سيكون أمرا مهما للغاية على هذا الصعيد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون إبداء ملاحظات أو طرح أسئلة ردا على الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها للتو.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بالسيد خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وأن أشكره على أحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر السيد جان – ماري غينو والسيد إبراهيم غمباري على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن وفد بلادي يؤيد بشكل كامل البيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لألمانيا، التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي. لذا، سأقتصر في بياني على بعض الملاحظات الموجزة.

إن فرنسا سعيدة بالمشاركة في عملية بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أنشأها الاتحاد الأوروبي بطلب من الأمم المتحدة، للإسهام في تهيئة البيئة الأمنية مع نهاية فترة الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي عام ٢٠٠٣، تولت فرنسا دور القيادة لعملية الاتحاد الأوروبي في إيتوري، وعملية أرثيميز. ونشر عملية جديدة في عام ٢٠٠٦، تقودها دولة أخرى، هو تطور رئيسي لسياسة الاتحاد الأوروبي الأمنية والدفاعية. ويسرنا بلوغ هذه المرحلة الجديدة في أفريقيا، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

حقا، إن نجاح عملية الانتقال التي يشهدها هذا البلد عنصر أساسي لاستقرار القارة الأفريقية بكاملها. وبعد فترة الانتقال، سيتحتم على المجتمع الدولي أن يواصل مساعدته

لهـذا البلـد. وسـيكون لكـل مـن الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأوروبي دور يؤديه في هذه الفترة الجديدة.

وانتـشار عمليـة قـوة الاتحـاد الأوروبي في جمهوريـة الكونغو الديمقراطية يثبت جدوى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وينبغي التوسع في هـذا التعاون، وخاصة في مجـال منـع نـشوب الأزمـات وحفـظ الـسلام. وفي هـذا الـصدد، ينبغـي لنـا أن نـستفيد اسـتفادة كاملـة مـن الخـبرة المكتسبة من عملية الانتشار تلك.

وأخيرا، يود وفد بلادي الإشادة بالـشعب الكونغـولي على حسن المسؤولية لديه، الذي مكنه من إجراء الانتخابات في سلاسة، وإتمام فترة الانتقال في أجواء سلمية عموما. فهـذا العزم لدى الشعب الكونغولي على الإمساك بزمام مستقبله، والالتزام المسؤول لـدى جميـع الجهـات الـسياسية الكونغوليـة الفاعلة، هما المدخل إلى إعادة الإعمار والتنمية في البلاد.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشـكر الـسيد سـولانا علـى إحاطتـه الإعلاميـة الـتي قـدمها للمجلس. فهي تثبت من جديد الاهتمام الـذي يوليـه المجلس عـن حـق للحالـة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة. وبلجيكـا ترحـب ببعثـة قـوة الاتحـاد الأوروبي هنـاك، حيـث قمنـا بـدور نشط، وخاصة توفير قدرات معلوماتية للقوة. وقد استطاعت تلك القوة، بدعم من بعثة منظمـة الأمـم المتحدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، أن تقـوم بإسـهام حيـوي، وخاصـة عـبر تأثيرهـا الـرادع في تهيئـة الظـروف الـضرورية لإجـراء العمليـة الانتخابيـة في سلاسـة، فـضلا عـن احتـرام نتائجهـا. كمـا أن تدخلـها أثنـاء أحـداث آب/أغـسطس في كينـشاسا قـد أثبـت مصداقيتها وحيادها.

لذا، وكما قلنا، فإن بعثة قوة الاتحاد الأوروبي مثال جيد علـى الالتـزام الـذي تعهـد بـه الاتحـاد والأمـم المتحـدة، للتعـاون في إدارة الأزمـة بموجـب إعـلان عـام ٢٠٠٣. فقـد كان ذلك تمرينا على دروس مكتسبة، أثبت جدواه وسيتم تنفيـذه علـى المـستوى الأوروبي وعلـى نطـاق الأمـم المتحـدة. الاستنتاجات التي خلص إليها هذه التقييم – وقد أشار الـسيد غينو بالفعـل إلى عـدد مـن عناصـره – مـن شـأنها تعزيـز بلـورة إطار العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وتعتقـــد بلجيكـــا أن التـــزام الاتحـــاد الأوروبي في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة ينبغـي أن يـستمر لمـا بعـد فتـرة الانتقـال هـذه، عـبر التـزام ثابـت بإصـلاح القطـاع الأمـني. وخلال اجتماع المجلس الأوروبي، الـذي عقـد في ١٥ كـانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أكد الاتحاد الأوروبي استعداده للقيام بـدور تنـسيقي في الجهـود الدوليـة في القطـاع الأمـني، بتعـاون وثيق مع الأمم المتحدة وبدعم من السلطات الكونغولية.

وتقدر بلجيكا كل التقدير الدور البالغ الأهمية الـذي تؤديــه بعثــة منظمــة الأمــم المتحــدة في جمهوريــة الكونغــو الديمقراطيـة. وينبغـي للمجلـس أن يتنـاول في وقـت قريـب مـسألة إعـادة النظـر في ولايتـها وتمديـدها. وستؤدي بلجيكـا دورا نـشطا في مناقشة ولايـة تلـك البعثـة وإعـادة تحديـدها في السياق الجديد لمرحلة ما بعد الانتخابات.

وأخيرا، لا يزال وفدي يساوره بالغ القلق إزاء الحالـة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطيـة، وخاصـة إزاء اسـتمرار القتـال في شمـال كيفـو. وينبغـي لبعثـة الأمـم المتحدة أن تكثِّف جهودها بهدف تحقيـق الاسـتقرار الـدائم في هذا الجزء الهش مـن البلـد. ونعتقـد أنـه ينبغـي أن تـستند تلـك الجهود إلى نهج سياسي.

السيد البدر (قطر): في البداية أود أن أتقدم بالـشكر إلى الممثل الدائم لألمانيا والسيد خافيير سولانا، المنسق الأعلى لـسياسة الاتحـاد الأوروبي، والـسيد غينـو والـسيد إبـراهيم غمبـاري علـى الإحاطـات القيِّمـة الـتي قـدموها إلى المجلـس صباح هذا اليوم.

كما سبق وأن اتفقنا جميعا وبصوت واحد، فإن مجلس الأمن سيستمر في تناول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالرغم من انقضاء الانتخابات الرئاسية التاريخية في البلد، الذي يمر كما توقعنا بمرحلة تكوين الهيكل الرئيسي للحكومة. ولقد أخذنا علما بأن الرئيس كابيلا قام بتسمية السيد أنطون غيزينغا رئيسا للوزراء، ونتمنى أن تكون هذه الشخصية مقبولة لدى الشعب الكونغولي، ونأمل في أن يتمكن الرئيس من استكمال تشكيل حكومة قادرة على تحمل المسؤولية.

إن نجاح تشكيل الحكومة سيساعد الأمين العام على التشاور المثمر مع السلطات الكونغولية حول مستقبل وحجم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد انتهاء ولايتها الحالية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وفي ظل عهد الحكم الجديد الذي سيشهده البلد بعد إتمام جميع المراحل الانتخابية المتبقية، ومن ثم تقديم الأمين العام لتوصيات مفيدة للمجلس في نهاية هذا الشهر لاتخاذ القرار المناسب بشأن الولاية المقبلة التي ستكون عليها البعثة، ونأمل أن نتمكن من الاتفاق حول ذلك قبل منتصف شباط/فبراير المقبل، وذلك هو ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٧١١ (٢٠٠٦).

إننا نقدِّر دور القوات الأوروبية التي لعبت دورا كبيرا في مساندة بعثة الأمم المتحدة أثناء الانتخابات الرئاسية، مما كان له الأثر الكبير في تحقيق أكبر قدر من الاستقرار في هذا البلد المترامي الأطراف وسط تهديدات باضطرابات لا يمكن التكهن بها ونأمل أن تكون الظروف مستقرة عند اكتمال انسحاب القوات الأوروبية بعد تأدية الواجب المنوط بها، وأن تعمل الحكومة الجديدة جنبا إلى جنب مع الطوائف الكونغولية كافة.

وعلى مسار نزع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل، نرحب بالأنباء التي تواترت عن انضمام ثلاثة فصائل مسلحة في إيتوري إلى مسيرة نزع السلاح وإعادة التأهيل في البلد، وهي ميليشيات (كوبرا ماتاتا، الجبهة الوطنية الموحدة، حركة الثورة الكونغولية) مما سيعني إعادة تأهيل وإدماج ثمانية آلاف عنصر من أولئك المقاتلين. وإننا نقدر دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تيسير المحادثات والاتفاق مع تلك الميليشيات وتثبيت الاتفاق. ونتمنى أن يلقى هذا الاتفاق الرعاية لكي يستمر ويكون اتفاقا واقعيا يحظى بالمصداقية، كما تسعدنا الأنباء التي تتحدث عن انضمام ٦٠ عنصرا من الموالين للجنرال المنشق، لاورينت ناكوندا، في منطقة كيفو الجنوبية، إلى برنامج نزع السلاح، ونأمل أن تحظى شمال كيفو بأنباء سارة مماثلة كما سبق أن وعد الجنرال ناكوندا نفسه. وإننا نقدر الدور الذي تقوم به جنوب أفريقيا كميسِّر لتحقيق الوفاق الوطني في البلد.

إن الوضع الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يدعو للقلق، فلا تزال الجهود متواصلة لمساعدة عشرات الآلاف من النازحين من قرية (ساكيه) الذين تبذل اليونيسيف ومكتب منسق الشؤون الإنسانية جهودا جبارة لمساعدتهم بالمواد الغذائية ووسائل الإقامة المؤقتة في مخيمات اللاجئين، وإننا نثني على دور المانحين في هذا الصدد وفي مقدمتهم دول الاتحاد الأوروبي.

ونأمل أن تستمر المساعدات للكونغو الديمقراطية، سواء على المستوى الثنائي أو من خلال المنظومة المتعددة الأطراف، لتمكين الحكومة الجديدة من القيام بالمهام والأعباء الملقاة على عاتقها، ولتتمكن من إرساء أركان الدولة ومؤسساتها، ومن ثم الاستفادة من ثروات البلد في ظل ملكية وطنية كاملة وتسخيرها لإنعاش البلد.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أزجي الشكر إلى الممثل السامي السيد خافيير سولانا، ووكيل الأمين العام السيد غينو ووكيل الأمين العام السيد غمباري على إحاطاهم الإعلامية. ونود أن نشيد بالاتحاد الأوروبي على ما وفره من أمن خلال فترة الانتخابات.

إن إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأداء الرئيس جوزيف كابيلا اليمين لدى توليه منصبه يعكس رغبة الشعب في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وبالمثل، يتطلب توطيد السلم من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في البلد بذل جهود هائلة بغية تعزيز مؤسساته الديمقراطية. ويزداد ذلك أهمية لأن المؤسسات التي لا تعمل بطريقة جيدة ترسخ الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية المزمن وقمع المعارضة وانفلات القوى الأمنية غير الخاضعة للسيطرة مما أدى إلى انهيار البلد تقريبا.

ونرحب بترشيح السيد أنطوان غيزنغا، رئيس الحزب اللوممبي الموحد، لرئاسة الوزراء. ويحدونا الأمل في أن يجري رئيس الوزراء مشاورات مع كل الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين كيما يتسنى له تشكيل حكومة وحدة وطنية. وبالمثل، نرحب بانتخاب السيد فيتال كاميرهي رئيسا للجمعية الوطنية، ونتطلع إلى نجاح انتخابات محافظي المقاطعات ونوابهم والشيوخ.

بيد أننا نود الإعراب عن قلقنا بشأن الحالة الأمنية المتردية في المنطقة الشرقية من البلد، حيث تنخرط قوات الجيش الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمقاتلون المتمردون للجبهة الوطنية لدعاة الاندماج في صراع، وخاصة في مقاطعة إيتوري. وأدت تلك الصراعات المسلحة إلى تزايد عدد الأشخاص النازحين داخليا، والسخرة والإعدام بإجراءات موجزة. وتمخض انعدام الأمن كذلك عن العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

إن انتشار ثقافة الإفلات من العقاب التي تسمح بتكرار ارتكاب الجرائم على أيدي أشخاص معروفين جيدا ممن يفترض فيهم حماية السكان يشكل مصدر قلق بالغ لنا. بيد أنه مما يثلج الصدر أن نلاحظ أن حكومة رواندا تقوم بالوساطة في المحادثات بين حكومة الكونغو وجماعة المتمردين التابعة للجنرال لوران نكوندا. ونحث كلا الطرفين على تجاوز مصالحهما الشخصية والقطاعية والسماح بعودة السلام والاستقرار إلى القسم الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولئن كنا نشيد بالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمجتمع الدولي وشركاء الكونغو الإنمائيين على مساهماتهم المختلفة في إقرار السلم والاستقرار في ذلك البلد، نعرب كذلك عن تقديرنا للبلدان الأعضاء في منطقة البحيرات الكبرى التي وقّعت حلفا نأمل أن يمهد السبيل لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة. إن أحكام الحلف التي تتضمن خطة عمل أمنية لتسريح مجموعات المتمردين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على امتداد المناطق الحدودية مع السودان وكينيا وأوغندا، ينبغي أن تساعد على إقرار السلم والاستقرار في المنطقة.

بيد أن تنفيذ الحلف، يتطلب دعما ماليا ومساعدة متسقة من المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان أيضا متابعة التنفيذ الوطني للبروتوكولات القانونية المعتمدة في الحلف. وتتناول البروتوكولات بشأن الحكم والقضايا الإنسانية والاجتماعية العنف الوحشي ضد النساء والأطفال، وحقوق ملكية العائدين، وحماية المشردين داخليا والبرامج الاقتصادية. وثمة بروتوكول آخر يتعلق بعدم الاعتداء والدفاع المشترك، لا تبيح تلك البلدان بموجبه للمتردين بالتواجد على أراضيها. وتكتسي تلك البروتوكولات أقصى قدر من الأهمية والحيوية لإقرار السلم والاستقرار في المنطقة.

وأخيرا، نكرر الدور الحاسم للقطاعين الأمني والقضائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونحث الحكومة وشركائها الإنمائيين على مضاعفة جهودهم في مجال إصلاح القطاعين القضائي والأمني. وسيتطلب ذلك بلا شك مؤازرة الشركاء الإنمائيين الرئيسيين. ولذلك نحث المجتمع الدولي على عدم التخلي مبكرا عن جمهورية الكونغو الديمقراطية بل القيام بدلا من ذلك ببناء شراكة مع السلطات المنتخبة حديثا، وتوطيد السلم وتعزيز الانتعاش الاقتصادي.

السيد إيكوبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أرحب بالسيد سولانا وأن أعرب عن عميق تقديري له على إحاطته الإعلامية. وأود كذلك أن أزجي الشكر إلى مندوب ألمانيا، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فضلا عن السيد غينو والسيد غمباري، على ما قدموه لنا من معلومات مفيدة جدا صباح هذا اليوم. وقبل كل شيء، أود بصفتي مواطنا ينتمي لبلد مجاور لجمهورية الكونغو الديمقراطية وباسم الاتحاد الأفريقي أن أتقدم بالشكر إلى قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، التي أسهمت إسهاما كبيرا في نجاح العملية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن دون شك ستتأكد فائدة تلك التجربة في سياق مسرح العمليات في المستقبل، وخاصة في أفريقيا. ولذا أود أن أكرر عميق امتنان بلدي وامتنان أفريقيا على وجه الخصوص على تلك المساهمة القيّمة جدا.

وأسوة بأغلبية من تكلم قبلي، نرحب بالتنظيم السلس للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد من الإشادة بالطبع بشعب وقادة ذلك البلد، فضلا عن المجتمع الدولي برمته. وعندما نتكلم عن المجتمع الدولي، ينبغي ألا ننسى أن أفريقيا نفسها اضطلعت بدور نشط في هذه العملية. وبالفعل، يتضح الدليل على ذلك في الدور الذي مارسته بلدان من قبيل جنوب أفريقيا في تنظيم الحوار السياسي الذي أسفر عن إنشاء مؤسسات انتقالية، والدور الذي مارسه ذلك البلد، فضلا عن دور أنغولا، في مجال التدريب العسكري.

وتتجلى المشاركة الأفريقية أيضا من مشاركة القارة في اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية. ولقد ساهم ممثلون عن رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى جانب أعضاء آخرين في اجتماعات اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية. ولقد خصصت المنطقة دون الإقليمية نفسها، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عند لواء احتياطيا لاستخدامه عند الحاجة.

ولكن، وإن كنا نرحب بنجاح هذه العملية، أود التشديد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي جهوده. ولقد قدرت أيّما تقدير الالتزام الذي أبداه هنا الاتحاد الأوروبي في الاستمرار في مساندة الجهود المبذولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب العواقب الوخيمة جدا التي قد تنجم إن تهاونا إذا ما قلصنا من يقظتنا.

وتشكل الانتخابات حقا، كما لوحظ آنفا، مرحلة هامة، ولكنها لا تعدو عن كونها مرحلة. وذلك لأن معظم المشاكل الرئيسية لا تزال بلا حل. ولقد ورد ذكر أحداها على وجه الخصوص: ألا وهي مشكلة إصلاح القطاع الأمني، الأمر الذي يكتسي أهمية حاسمة.

ولدى تقييم الحالة، نأخذ في الحسبان أيضا نتائج مؤتمر القمة الثاني للمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد مؤخرا بنيروبي. ويجب علينا من الآن فصاعدا أن ننظر إلى العملية برمتها في إطار نتيجة ذلك المؤتمر. وبالفعل، تم إعلان منطقة البحيرات الكبرى منطقة إنمائية خاصة. ومن المتوقع أن يقدم المجتمع الدولي مساهمته، ويمثل الاتحاد الأوروبي الشريك الرائد في ذلك المقام. وبالتالي يجب علينا أن نراعي البعد الإقليمي للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مناقشاتنا في الأيام المقبلة بشأن ولاية

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل.

وأود مرة أخرى أن أزجي الشكر إلى الأمين العام، والاتحاد الأوروبي وكل شركائنا على ما أبدوه من اهتمام فائق بالعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأحثهم على مواصلة جهودهم.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أزجي الشكر إلى مندوب ألمانيا وإلى السيد سولانا على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى السيد غينو والسيد غمباري، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وتتقدم الصين بالتهنئة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على التنظيم الناجح للانتخابات هناك. وتعرب الصين عن تقديرها لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي على ما قدمته من مساعدة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في انجاز بعض من ولايتها في الانتخابات العامة. ونعتبر أن الدور البنَّاء الذي أدته قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي ايجابيا للغاية في صون السلم والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى الرغم من انتهاء ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، نأمل أن يواصل الاتحاد الأوروبي دعمه للعملية الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يقدم بطريقة نشطة المساعدة الاقتصادية وأن يساعد الحكومة الجديدة في تنفيذ إصلاح القطاع الأمني، وذلك للقيام بجولة جديدة من المساهمات في إقرار السلام والأمن الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتنخرط جمهورية الكونغو الديمقراطية بهمة في تشكيل حكومة جديدة، وستمضي بخطى حثيثة عملية إعادة الأعمار في مرحلة ما بعد الصراعات فيها. ويجب أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام اللازم لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤيد الصين استمرار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أداء دور هام في جمهورية الكونغو الديمقراطية كيما يتم صون السلام الواهن هناك. وتستمر الصين كذلك في تقديم المساعدات اللازمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كيما تتمكن من أداء دورها في إعادة بناء البلد.

سير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن الشكر لكل من قدم لنا إحاطات إعلامية، وأرحب خصوصا بالممثل السامي للاتحاد الأوروبي.

واسمحوا لي أن أبدا بتأييد البيانات أو التعليقات التي أدلى بها باسم الاتحاد الأوروبي السفير ماتوسيك.

وما سمعناه يشكل مثالا ممتازا ومرحبا به للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. كما أنه دلالة مشهودة على التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أبرز وكيل الأمين العام، السيد غينو، ما يعنيه ذلك بوضوح. وما ينبغي عمله الآن هو أن نبني على ذلك التقدم وأن نواصل جميعا دعم السلطات الكونغولية الجديدة بقوة خلال ما ستكون مرحلة حاسمة من عملية المصالحة وتوطيد السلام. ولكن هذا الدعم ليس دعما غير مشروط. ومرة أخرى، فإن وكيل الأمين العام، قد حدد ما نتوقعه من سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو محق في ذلك تماما.

وما نتطلع إليه في مجلس الأمن هو توصيات من الأمين العام بشأن كيفية قيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المرحلة القادمة، وكيف يمكن أن نساعد وأن نتابع تنفيذ الولاية الحالية التي تنتهي في ١٥ شباط/فبراير. ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن الدور الأساسي سيكون المحافظة على الاستقرار، لتمكين المؤسسات من ترسيخ أقدامها وإعادة توجيه الموارد نحو الأولويات. ويجب أن تشمل تلك الأولويات التصدي لأنشطة المجموعات

المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تشن في الوقت الراهن هجمات على المدنيين وتقوض فرص السلام الدائم.

وأود أن أشير أيضا إلى أن جيش الرب للمقاومة ما زال موجودا بشكل رئيسي في غارامبا على الرغم من المحادثات التي جرت ضمن عملية أبوجا. وما زالت تلك المسألة محط اهتمام كبير للكثيرين منا، ولا بد لنا من معالجتها بطريقة أو بأخرى.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى سياسة الدفاع الأمنية الأوروبية. وما تبرزه هذه العملية بوضوح شديد هو المساهمة الفعلية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من خلال تلك السياسة لمعالجة المسائل الدولية. ويتم ذلك في كثير من الحالات بدعم من الأمم المتحدة وشراكة معها. وفيما يخص المملكة المتحدة، فإن ذلك يمثل أحد الأهداف الأساسية للسياسة الدفاعية الأمنية للاتحاد الأوروبي. والهدف هو إبراز سياسة خارجية، وعند الاقتضاء إبراز بعد عسكري لدعم عمليات لا تنسجم مع السياسات المشتركة للاتحاد الأوروبي فحسب، بل وتتوافق مع أهداف الأمم المتحدة تماما. وقدرة الاتحاد الأوروبي المتطورة الآن في نشر قوات بسرعة وإنجاز ذلك بصورة فعالة، كما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تسلط الضوء بالفعل على الدور الذي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يؤديه، والذي يؤديه الآن، ونأمل أن يؤديه بصورة متزايدة في المستقبل.

وأنا أضع ذلك في مقابلة واضحة مع ما نميل إلى عدم القيام به في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولكن أود أن أشير إلى أن مشاركة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، حينما تبدو أقل فعالية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن ذلك يجري في ظل وجود بعد آخر بالغ الأهمية. وفي اعتقادي أن القدرة على النشر السريع حينما تستدعي الضرورة تمثل إسهاما كبيرا في الجهود الدولية.

إن مفهوم المجموعة القتالية للاتحاد الأوروبي آخذ في التطور، وتتجه النية الآن إلى أن تكون المجموعة القتالية تلك قادرة على الانتشار في المنطقة التي تحتاج إليها خلال ١٥ يوما من إشعارها. وهذه قدرة غالبا ما تحتاج إليها الأمم المتحدة والعالم ونادرا ما تكون متاحة، وبالتالي، أرحب كثيرا بهذا التطور لدى الاتحاد الأوروبي.

واسمحوا لي أن أوجه سؤالين محددين إلى الممثل السامي سولانا. السؤال الأول يتصل بحقيقة أن سياسة الدفاع الأمنية للاتحاد الأوروبي الجاري بلورتها لها علاقة خاصة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو). ويثير اهتمامي أن إحدى المشاكل المؤسسية التي نواجهها في الأمم المتحدة هي كيف تتعامل المنظمة مع الاتحاد الأفريقي ليس فيما يتصل بنشرنا لقوة تابعة للاتحاد الأفريقي في السودان فحسب، بل أيضا حينما نمضي صوب عملية مختلطة في دارفور، وجميعنا نريد نشرها في أسرع وقت ممكن. فهل هناك دروس استقاها الاتحاد الأوروبي من العمل مع منظمات أخرى، والتي قد يرغب السيد سولانا أن يشاطرنا إياها لترشدنا كيف يمكن للأمم المتحدة أن تمضي في تلك العملية الضرورية من خلال الدعم المباشر لقدرة عملياتية ناشئة لدى الاتحاد الأفريقي؟

ثانيا، هل ما سمعناه من وصف هذا الصباح قابل لأن يكون مثالا وممارسة فضلى، بحيث يمكن للمرء أن ينظر فيها لمعرفة أين يمكن للاتحاد الأوروبي أن يكون أكثر فعالية للمساعدة في التصدي للحالات المختلفة، والصعبة في كثير من الأحيان، التي نواجهها في أفريقيا؟

السيد فوتو – برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الدائم لألمانيا والممثل

السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، السيد خافيير سولانا، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أشكر السيدين جان - ماري غينو وإبراهيم غمباري.

ونود أن ننضم إلى الآخرين في التعبير عن ارتياحنا للانتهاء بنجاح من المرحلة الحاسمة للعملية الانتقالية إلى الديمقراطية بعد انتهاء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الانتخابات من حيث تنظيمها وإدارتها ونتائجها، وهي التي نتحدث عنها بوصفها موضوع جلستنا هذه، تمثل إنجازا كبيرا لسلطات وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، من المناسب أن نسلم بالإسهام الحاسم لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالوجود الأمني والسياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي الهام، للاتحاد الأوروبي.

ونظرا للخلفية التاريخية للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولأهميتها الاستراتيجية في أفريقيا، من المهم أيضا بالنسبة للعملية الانتقالية الديمقراطية فيها أن تحظى بالتخطيط بعناية وبالدعم المستمر لسلطاتها في المرحلة المقبلة من الانتخابات لمجلس الشيوخ ولمحافظي ونواب محافظي المقاطعات. ومن الضروري أن نشير إلى أن الأمر يتوقف الآن على المجتمع الدولي والوكالات الإنمائية وشركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية في التخطيط لمستقبل التعاون الدولي لمساعدة الحكومة الديمقراطية الجديدة في عملية بناء السلام ومواصلة العملية الانتقالية نحو المجتمع الموحد في ظل السلام والتقدم نحو التنمية.

ويسعدنا أن نسلم بالتقدم الذي تم إحرازه في الإصلاح المؤسسي والاهتمام بتعزيز قدرات السلطات وشرعيتها. ويسعدنا أن نشير أيضا إلى الدور الداعم الذي تؤديه جنوب أفريقيا، العضو الحالي في مجلس الأمن.

ونشعر بالتفاؤل بأن الأمن الداخلي والسيادة الكاملة للقانون وحقوق الإنسان ستكون موضع التركيز والاهتمام المتواصلين من جانب حكومة ومجتمع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، سوف نتابع عن كثب عملية الحوار وبناء السلام في ذلك البلد.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود بدوري أن أرحب بالسيد سولانا. ومن الأمور الطيبة دائما أن نستمع إلى إحاطاته الإعلامية بشأن المسائل الأفريقية لصلته الوثيقة بها. ونعرب عن التقدير أيضا للإحاطتين الإعلاميتين لكل من السيد غينو والسيد غمباري بشأن الدعم الذي يقدمانه للعملية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن كل ما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى الآن كان بفضل الشعب الكونغولي. ونود أن نحيي هذا الشعب على كل الإنجازات التي حققها حتى الآن. ونتطلع إلى اكتمال تشكيل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لأننا نود أن نسترشد من تلك الحكومة بشأن الطريق إلى المستقبل. ونأمل أن يتواصل دعم الاتحاد الأوروبي في الكونغو، لأنه لا يزال أمام هذا البلد طريق صعب. فكما سبق أن ذكر هنا، لا تزال أمامنا انتخابات حاسمة. وإننا، في جنوب أفريقيا، نلتزم بمواصلة تقديم المساعدة إلى شعب الكونغو، قدر استطاعتنا، في الطريق الباقي أمامه.

أخيرا، أود أن أذكِّر بما قاله السيد غينو في إحاطته الإعلامية بشأن ضرورة حرصنا على عدم التسرع في فك الارتباط من الكونغو، لأن التجربة أثبتت أن نتائج فك الارتباط المبكر لا تكون إيجابية أبدا في بعض الأحيان.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، قبل كل شيء، أن أعرب عن سعادتي برؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة للمجلس، المخصصة للقوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بحضور السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ولأعرب أيضا عن امتناني له على إحاطته الإعلامية الوافية. لقد أصغيت باهتمام أيضا إلى البيان الذي ألقاه ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي، وبيانات ممثلي إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية.

إن قوة الاتحاد الأوروبي هي التدخل العسكري الثاني للاتحاد في بلدي. فعملية أرتميز عام ٢٠٠٣، التي شملت انتشار قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات، ساهمت في حينه في استقرار الحالة الأمنية والإنسانية في بونيا، بحيث أصبح من الممكن تنفيذ الاتفاق الشامل والجامع المتعلق بالمرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما أشار المتكلمون الذين سبقوني، كانت قوة الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية مفوضة من مجلس الأمن بموجب القرار ١٧٦١ (٢٠٠٦)، المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وقد نشرها الاتحاد الأوروبي لدعم العملية الانتخابية بالنيابة عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويمكننا الجزم بأن سجل تلك القوة كان إيجابيا بمعظمه. فقد أجريت الانتخابات بنجاح، وعبر الشعب الكونغولي عن إرادته بحرية كاملة، مصوتا بأعداد هائلة في الانتخابات التشريعية، وفي جولتي الانتخابات الرئاسية. وقد بلغت المرحلة الانتقالية نهايتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنصيب فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغيه، أول رئيس كونغولي منتخب، عبر اقتراع عام مباشر. وتم تعيين رئيس للوزراء، وهو يستعد لتشكيل حكومة المستقبل. ويجري إنشاء الجمعية الوطنية فيما نحن مجتمعون هنا. والجمعيات القائمة في المقاطعات تستعد لمباشرة أعمالها. أما انتخابات محافظي المقاطعات وأعضاء مجلس الشيوخ فقد تأخرت عن موعدها قليلا، لكنها ستجري قبل نهاية هذا الشهر. وستجرى الانتخابات المحلية الأخرى في وقت لاحق من هذه السنة. إن هيكلية الجمهورية الثالثة تتوطد أركانها وإن كان ببطء. وبنجاح هذا الجهد، تكون الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي قد يسرا إقامة عهد ديمقراطي حقيقي في بلادي.

ولا تقتصر جهود الاتحاد الأوروبي على نشر قوة له. بل إنه يقوم بدور آخر من خلال بعثته لتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الشرطة التابعة له في كينشاسا. وفيما يتعلق بتنظيم وإجراء الانتخابات، نود أن ننوه بأن الاتحاد الأوروبي هو الداعم الأكبر للجنة الانتخابية المستقلة. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن العديد من أعضاء الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة به، يوفرون المساعدة أيضا لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مجالات كثيرة على المستوى الثنائي، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأود أن تعلم هذه البلدان، وأن يعلم شركاؤنا الدوليون والقاريون والإقليميون مدى امتنان الشعب الكونغولي لهم على مساعدتهم له.

إلا أن الموارد البشرية والمادية والمالية، المكرسة لبلدي من جانب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، يمكن أن تذهب سدى ما دامت أنظمة حكم دكتاتورية قائمة في منطقة البحيرات الكبرى لا تحترم حقوق الإنسان. وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، تود أن تعلن رسميا تجديد التزامها بالمشاركة في بناء السلام والأمن لشعبها ولشعوب الدول المجاورة. وجمهورية الكونغو الديمقراطية عاقدة العزم

على أن تؤدي دورها بوصفها دولة أساسية ومحورية في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها بشكل خاص، وفي أفريقيا بشكل عام.

ومع إنشاء المؤسسات الجديدة، فإن الشعب الكونغولي يعتمد على الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي لمواصلة انتهاج سياسات رامية إلى المصالحة الوطنية، والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وإعادة بناء البلد. وستبدأ الحكومة الكونغولية المقبلة في إجراء المناقشات مع الأمم المتحدة حول شراكتها في المستقبل.

وبصفة عامة، يمكنني أن أؤكد للمجلس أن رئيس الجمهورية والشعب الكونغولي يريدان استمرار التزام المجتمع الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن ندعو المجتمع الدولي - كما فعل الممثل السامي للاتحاد الأوروبي وزملائي الأفارقة في المجلس - إلى مواصلة تقديم المساعدة، بما في ذلك دعم المؤسسات الجديدة، وإصلاح الجيش الوطني والشرطة الوطنية كجزء من إصلاح القطاع الأمني، ومواصلة برنامج نزع السلاح - بما في ذلك برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل، وبرنامج نزع السلاح والتسريح والعودة إلى الوطن والتوطين وإعادة الإدماج، وكذلك ما يتعلق بالجنود الأطفال - وإصلاح القطاع القضائي، بما في ذلك حقوق الإنسان والحكم الرشيد والتنمية، لكي يتمكن الشعب الكونغولي من الاستفادة الكاملة من فوائد السلام.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل أيضا مساعدة بلدنا في معالجة عوامل عدم الاستقرار، مثل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة.

وقبل أن أختتم، أود أن أتقدم بالإشادة المستحقة لكل أفراد بعثة الاتحاد الأوروبي على الروح المهنية العالية التي يتحلون بها. ومن خلال عملهم المتميز، أصبح من الممكن إجراء الانتخابات في ظل الأمن، وفي الوقت ذاته أظهروا نزاهة كاملة. وقد عاد الأفراد العسكريون لبعثة الاتحاد الأوروبي إلى أوطانهم في الموعد المقرر وهم على يقين بأنهم أنجزوا مهمتهم.

وأود أيضا أن أشكر حكومتي جمهورية غابون والكونغو - برازافيل الشقيقة على الخطوات التي اتخذتاها لتسهيل عملية بعثة الاتحاد الأوروبي.

ومع إنشاء المؤسسات الجمهورية الجديدة المنتخبة بطريقة ديمقراطية، فإن بلدي يدخل اليوم مرحلة جديدة. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات كثيرة وجسيمة. ولذا من الأهمية بمكان أن يستمر دعم المجتمع الدولي بدون توقف. والفرصة سانحة أمامنا. وأود أيضا أن أؤكد على ما قاله السيد غينو ومفاده أنه أمامنا فرصة ومن واجبنا ألا نكرر بعضا من أخطاء الماضي، بما في ذلك من خلال إسراع المجتمع الدولي في الانسحاب، وبدلا من ذلك، علينا تعزيز الشراكة التي أقيمت مع بلدي للاستفادة من الزخم كي نستشرف بقدر أكبر من الرزانة المستقبل لكونغو ديمقراطية تقود النهضة الأفريقية، حيث سيسود المزيد من السلام، والأمن، والعدالة، والرفاه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد سولانا للرد على ما أدلي به من تعليق وما أثير من أسئلة.

السيد سولانا (تكلم بالانكليزية): أود أن أجيب على السؤالين اللذين طرحهما ممثل المملكة المتحدة. وأعتقد أن هذين السؤالين يمكن الإجابة عليهما، بكل بساطة، بـ ”نعم“ على السؤال الأول و ”نعم“ على السؤال الثاني.

غـير أنـني أود أن أقـدم المزيـد مـن التوضـيحات. فصحيح أن مهمة الاتحاد الأوروبي هي العمل بالتنسيق مع آخرين، وتلك كانت طريقتنا في العمل بصفة عامة. وبطبيعة الحال، نضطر أحيانا للعمل بمفردنا. غير أن مهمتنا، على نحو عـام، تكمـن في التعـاون مـع آخـرين في أي عمليـة مـن العمليات. فقد قمنا بذلك مع الاتحاد الأفريقي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والأمم المتحدة في المقام الأول. وفي تقديري، تلك هي الإجابة على السؤال الأول.

أما في ما يتعلق بالسؤال الثاني، عن إمكانية تطبيق العبر المستخلصة من قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي على عمليات أخرى، سواء في أفريقيا أو غيرها من المناطق الأخرى، فالإجابة أيضا هي ''نعم''. وهيكل القوة التي نحن بصدد تشكيلها بمفردنا، مثلما قال السفير، يشكل مفهوما معدا بشكل جيد لعملية سريعة وفعالة من هذا القبيل، يمكن أن تمثل للآخرين نموذجا يُحتذي به. وعلى أية حال، أعتقد أن عبرا جيدة قد استخلصت فعلا، والمزيد منها سيُستخلص في المستقبل. وآمل كثيرا أن تكون تلك العبر مجدية في مناطق أخرى من أفريقيا حيث ستشتد الحاجة إليها في المستقبل المنظور، لا سيما في دارفور.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد سولانا على ما قدمه من توضيحات.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠ .